الثانية ـ القِدَم: وهو عبارة[1] عن سلب العدم السابق[2] على الوجود[3]، فهو تعالى موجود كما مرّ، وبعد اتّصافه تعالى بالوجود وجود قديم، أي لم يكن معدومًا ثمّ وجد فيكون وجوده مسبوقًا بعدم، بل لم يزل تعالى موجودًا.

هذا معنى القدم باعتبار ذاته تعالى وصفاته، أمّا إذا أطلق في حقّ الحادث، كقولنا: (هذا بناء قديم)، فهو عبارة عن طول مدّة وجوده[4] وإن كان حادثا[5] مسبوقًا بعدم.

الثالثة ـ البقاء[6]: وهو عبارة سلب العدم اللّاحق للوجود[7]، فهو تعالى موجود -كما تقدّم-، ولا يلحق وجودَه عدمٌ، بل هو تعالى باقٍ لا ينعدم.

---

(1) قوله: (عبارة) أي مُعَبَّر به، ولو قال: (وهو سلب العدم) لكان أولى؛ لأنّ المقصود تفسير القِدَم الذي هو الصفة، لا لفظ القدم الذي هو قضية كلامه.

(2) قوله: (عن سلب العدم السابق) التعبير بالسلب لا ينبغي؛ لأنّ حقيقة السلب فعل الفاعل، أي تحصيله للانسلاب، وليس هنا فعل، وإنّما هو انسلاب لا عن سلب سالب، على أنّ سلب العدم السابق مع تفسير السلب بالانسلاب وجود؛ لأنّ الحاصل حينئذ عدم العدم السابق، وعدم العدم وجود، فيؤدّي إلى أنّ القدم صفة نفسيّة، وسيأتي تضعيفه، فالصواب أن يُفسّر القدم بعدم الأوّليّة للوجود.

(3) قوله: (على الوجود) هذا ظاهر في قِدَم الذات وصفات المعاني؛ لأنّها متّصفة بالوجود، ولا يشمل قِدم الصفات المعنويّة؛ لأنّها لا تتّصف بالوجود، بل بالثبوت، فلو زاد م في التعريف: (أو الثبوت) لكان أولى، ولا يقال أنّه أراد بالوجود الثبوت من باب إطلاق الخاص وإرادة العامّ؛ لأنّا نقول: هذا مجاز لا قرينة عليه، فلا يقع في التعريف.

(4) قوله: (عبارة عن طول مدّة وجوده) حدّد الفقهاء الطول بسنة، فمن قال: (القديم من عبيدي حرّ)، عتق من مضت عليه سنة وهو في ملكه فأكثر، لا أقلّ.

(5) قوله: (وإن كان حادثًا) جملة حاليّة، و(إن) وصليّة، وليس المعنى على المبالغة؛ لفساده، والظاهر أنّه لا ضرورة لهذه الجملة بعد قوله: (في حقّ الحادث).

(6) (كذا البقاء) ذكره بعد القِدم من ذكر اللّازم بعد الملزوم؛ لأنّ من وجب قِدمه استحال عدمه، ومن استحال عدمه وجب بقاؤه، ولم يكتف بالملزوم عن اللّازم لخطر هذا الفنّ.

(7) قوله: (عبارة عن سلب العدم اللّاحق للوجود) فيه نظير ما مرّ في تعريف القِدم، فالصواب أن يقال: (وهو عدم الآخِرِيّة للوجود أو للثبوت)، ووجوب البقاء خاصّ بذاته تعالى وصفاته الذاتيّة، وأمّا المستثنيات السبعة التي لا تفنى المشار إليها بقول القائل: ... =

الرابعة ـ الغِنى المطلق: وهو قيامه تعالى[1] بنفسه[2]، أي بذاته[3] العليّة، فلا يفتقر لشيء من الأشياء، لا لمحلّ[4] -أي ذات[5]- سوى ذاته، يوجد فيها[6] كما توجد الصفة في الموصوف؛ لأنّ ذلك لا يكون إلّا للصفات.

=

سَبْعٌ مِنَ الْمَخْلُوقِ غَيْر فَانِيَهْ اَلْعَرْشُ وَالْكُرْسِي ثُمَّ الْهَاوِيَهْ

وَقَلَمٌ وَاللَّوْحُ وَالْأَرْوَاحُ وَجَنَّةٌ فِي ظِلِّهَا نَرْتَاحُ

فبقاؤها جائز لا واجب بدليل حدوثها وهي باقية بإمداده لو انقطع إمداده عنها لاضمحلّت.

(1) قوله: (وهو قيامه تعالى) فائدة الإتيان بلفظ التنزيه الردّ على بعض النصارى في قولهم: إنّه صفة قائمة بذات عيسى، وإنّما أتى به مع هذه الصفة واللّتيْن بعدها دون بقيّة الصفات لأنّه لم يصرّح أحد من العقلاء باتّصافه تعالى بنقائض تلك الصفات ما عدا نقيض المخالفة، فإنّ المجسّمة صرّحوا بأنّه جسم، والجهميّة صرّحوا بالجهة وقالوا: إنّه تعالى في جهة العلوّ، ونقيض الوحدانيّة صرّح به الثَّنَويَّة وقالوا: إنّ الإله متعدّد.

(2) قوله: (بنفسه) الباء للآلة؛ لأنّ معنى (قام بنفسه): استغنى بنفسه لا بالغير ولا باكتساب، فهو إذن أمر حصل له من قِبَلِ نفسه، ولك أن تجعلها بمعنى (في)؛ لِمَا في الأوّل من سوء الأدب، أي غناه في نفسه ليس باعتبار شيء آخر، كما يقال: (الدار في نفسها تساوي مائة)، أي باعتبار شيء آخر لا معها.

(3) قوله: (أي بذاته) إطلاق النفس على الذات حقيقيّ، وفي التنزيل: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ} [الأنعام: 54]، {وَيُحَذِّرُكُمُ {وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ} [آل عمران: 28]، [آل عمران: 30]، خلافا لمن قال: إنّها إنّما تطلق حقيقة على ما له حياة، فلا حاجة إلى دعوى المشاكلة في قوله تعالى: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ} [المائدة: 116]

(4) قوله: (فلا يفتقر لشيء من الأشياء لا لمحلّ) الخ، سلب أوّلًا الافتقار على العموم، وثانيًا إلى أمرين: المحلّ، والمخصّص، ولا منافاة بينهما؛ لأنّ سلب الافتقار إلى المحلّ والمخصّص يستلزم سلب جميع الافتقارات، من الافتقار إلى الوالد والولد، والصاحبة، والمعين، وإلى ما يحصّل الغرض من ذلك، إذ لو افتقر إلى شيء منها لكان ممكنًا، والممكن لا يكون وجوده إلّا حادثًا، والحادث يفتقر إلى المخصّص وإلى المحلّ بالنظر للصفة.

(5) قوله: (أي ذات) فسّر المحلّ بالذات التي يقوم بها فقط ولم يفسّره بما هو أعمّ منه ومن المكان الذي يحلّ فيه، مع أنّه سبحانه سبحانه كما أنّه لا يفتقر لذات يقوم بها، لا يفتقر لمكان؛ لأنّ عدم افتقاره للمكان يُعلَم من مخالفته الحوادث الآتي.

(6) قوله: (يوجد فيها) الضمير في (يوجد) -بالياء التحتية- يرجع إلى الله، والجملة صفة (ذات) الواقعة تفسيرا للمحلّ.

وهو تعالـى ذات(1) موصوف بالصفات(2).

(1) قوله: (وهو تعالـى ذات) سئل العلّامة سيدي الـحسن اليوسي عن ذات الله -تعالـى- هل هي حسّيّة أو معنويّة؟ فأجاب بأنّـه يقـال لـمن قال: إنّ ذاته تعالـى معنويّة: ما تعني بقولك معنوية؟ إن عنيت أنّها معنـى كـالعلم والقـدرة والوجـود، أو كالبيـاض والسـواد، أو الـحركة أو نحو ذلك من الـمعانـي من كلّ ما لا يقوم بنفسه ويقوم بذات سواه كان وجوديًّا أو عدميًّا، قديمًـا أو حادثًا، فهـذا مـــحال؛ لأنّ ذات الله تعالـى لو كانت معنى لاحتاج إلـى ذات تقوم به، إذ لا يقوم الـمعنى بنفسه ضرورة، ويلزم من يقول بهذا ما لزم النصـارى، حيث قالوا: إنّ الله صفة قديمة، وذلك أنّهم قالوا: إنّ معبودهم مركّب من الأقانيم الثلاثة، وهي: العلم والـحياة والوجـود، ثـمّ حكمـوا بأنّ هذه الثلاثة اتّـحدت فصار الإله واحدًا، وهو مع ذلك ثلاثة، فجمعوا بين الوحدة والكثرة، وحكموا بأنّ الإله مركّب مـن أحـوال أو وجوه واعتبارات لا تقوم بنفسها، فكلّ من ذهب إلـى أنّ ذات الله تعالـى معنى من الـمعانـي فمذهبه كمـذهب النصـارى، وللنصـارى مذاهب أخر، وليس هذا مـحلَّ تفصيلها، وإن أراد من يقول إنّها معنويّة غير هذا فليفسّره ليحكم عليه بالبطلان أو الصحّة. وأمّا من قـال إنّها حسّيّة فيقال له: إن أردت أنّها متحيّزة وفـي جهة وتـمكن الإشارة إليها كمـا هو فـي الـمحسوسات فمـال؛ لأنّ الله تعالـى مـخالف لـخلقه، وليس بجرم ولا عرض، ولا له شيء من خواصّ الـجِرم أو العرض، وإن أراد بكونها حسّيّة أنّها توجد فـي الـخارج وليست من الـمعقولات التي لا توجد إلّا فـي الأذهان، وهي بحيث يدركها الـحواسّ، فهذا صحيح لا شكّ فيه، فنقول: إنّ ذات الله تعالى من جهة المعنى هي حسّيّة؛ لأنّه تعالى موجود مشخّص فـي الخارج، قام بنفسه، والـحسّيّ فـي اللغة والعرف هو ما تتعلّق به الحواسّ، ولا شكّ أنّ ذات الله تعالى يصحّ أن ترى، ويقع ذلك في الآخرة، ولا يلزم من كونها حسّيّة أن تكون متحيّزة، ولا أن تكـون في جهـة، كـما أنّ الله تعـالى يُرى من غير جهة ولا مقابلة، وكون الرؤية لا تستدعي جهة ولا مقابلة مقرّر في مبحث الرؤية من علم الكلام، فإذا قال أحـد: إنّ ذات الله تعالى حسّيّة على معنى أنّها موجودة في الخارج يمكن أن تتعلّق بها الحواسّ، فكلامه صحيح، وهو من جهة المعنى كما قلنا، وأمّا مـن جهـة إطلاق اللفظ، أعني لفظ الحسّيّة على ذاته تعالى فنقول: إن كان فيها إيهام للعوامّ فلا ينبغي أن يطلق، بل يقال: إن ذات الله تعالى موجـودة، وهو قائم بنفسه، ويترك لفظ الحسّيّة وإن صحّ معناها كما يترك لفظ لفظ المعنوية لعدم صحتها هي معنى ولفظا والله الموفق اهـ.

(2) قوله: (موصوف بالصفات) غير ضروريّ الذِّكْر، ولا يـجوز تأنيث موصوف ولا غيره من الصفات الـجارية علـى لفـظ (الذات)؛ لأنّ الـمراد بالذات فـي كلامه: الـموجود فـي الـخارج، لا الـجثّة -كمـا تقدّم-، ولا يصحّ اعتبار التأنيـث اللفظـيّ فـي (ذات) حتّى يـجوز تأنيث (موصوف)؛ لأنّ الـمراد بالـمؤنّث فـي قولـهم: يؤنّث الفعـل والوصـف، إذا كـان الفاعـل أو الـموصوف مؤنّثًا، الـمؤنّث الـمعنويّ حقيقيّ أو مـجازيّ، ولا عبرة باللفظ، فلا يـجوز: جاءت طلحة.